

الدورة السابعة

لاهاي

٢٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

تقرير المحكمة بشأن خيارات إسناد العمل الترجمي إلى مصادر خارجية*

النقطة ١

"أوصت اللجنة المحكمة بالبحث عن خيارات لإسناد العمل الترجمي إلى مصادر خارجية سعياً لإيجاد مَن يُزود الترجمة بأسعار زهيدة ولاسيما فيما يتعلق بالترجمات الأقل حساسية، وطلبت إليها أن تُعد لها تقريراً عن خيارات المصادر الخارجية وتعرضه عليها خلال دورتها المقبلة."^١

١- تنص المادة ٥٠ من نظام روما الأساسي على ما يلي:

"تكون اللغات الرسمية للمحكمة هي الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية. وتنتشر باللغات الرسمية الأحكام الصادرة عن المحكمة وكذلك القرارات الأخرى المتعلقة بحسم مسائل أساسية معروضة على المحكمة."

٢- يُعتمد في ترجمة كل القرارات الخاضعة للمادة ٥٠ إلى اللغة العربية والصينية والإسبانية والروسية، على مصادر خارجية. وتُرسل الوثائق التي سترجم إلى هذه اللغات إلى مترجمين خارجيين من ذوي الكفاءة والتجربة، يُختارون من بين المترجمين والمراجعين المتخصصين في المجال القانوني. وتستخدم محكمة العدل الدولية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالات التابعة للأمم المتحدة بجنيف لترجمة الوثائق القانونية الصرفة المعقدة العديد من هؤلاء المترجمين. وبما أن القرارات القضائية تشكل فقه قضاء المحكمة فلا بد أن تكون ترجمتها ترجمة عالية الجودة (الوثائق البالغة الأهمية، فقه القضاء، الإصدارات).

* صدر سابقاً في الوثيقة ICC-ASP/7/CBF.1/4 and Add1

^١ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة، نيويورك، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/6/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٧٠.

٣- وفيما يخص ترجمة الوثائق الأقل تعقيدا وحساسية وهي في معظمها وثائق إدارية أو وثائق المصادر المفتوحة فقد وُجّهت في عام ٢٠٠٣ دعوى لمكاتب الترجمة لتقديم عروضها للترجمة. وقد حُدّدت أسعار الترجمة العادية والترجمة العاجلة في إطار هذه العملية. ولم تتغير أسعار الترجمة التي تدفعها المحكمة للمترجمين الخارجيين منذ عام ٢٠٠٣ منذ إنشاء قسم الترجمة الشفوية والتحريرية في المحكمة (القسم). وقد حُدّدت الأسعار كالاتي: ٠,١٥ يورو للكلمة بالنسبة للترجمات العادية، و٠,٢٢ يورو للكلمة بالنسبة للترجمات العاجلة.

٤- يتضمن الملحق الأول المرفق بهذا التقرير مقارنة بين أسعار الترجمة المعمول بها في مختلف المنظمات بحساب ألف كلمة.

٥- وقد لاحظ القسم أن الترجمة العالية الجودة يُنتجها المترجمون المتعاقدون العاملون لحسابهم الخاص والذين اختيروا بعد اختبارهم مقارنة بمكاتب الترجمة. بيد أن العثور على عدد كبير من المترجمين/المراجعين الخارجيين والذين يقبلون العمل بأسعار زهيدة لن يزيد الترجمة إنتاجية. كما أن المصادر الخارجية الأقل تكلفة لن تستطيع الزيادة في إنتاجية الترجمة. واستخدام المحكمة مصادر خارجية زهيدة سيُنتج ترجمة أقل جودة يتعين مراجعتها مراجعة دقيقة مركزة في الداخل، الأمر الذي يعطل نسق الترجمة والمراجعة ويؤدي إلى تأخير يتعين بدوره أن يعالج عن طريق موارد إضافية تكون قد كُرّست أصلاً لبرامج أخرى.

٦- تنص الفقرة ٢ من المادة ٨٧ من نظام روما الأساسي على ما يلي:

"تقدم طلبات التعاون وأية مستندات مؤيدة للطلب إما بإحدى اللغات الرسمية للدولة الموجه إليها الطلب أو مصحوبة بترجمة إلى إحدى هذه اللغات وإما بإحدى لغتي العمل بالمحكمة، وفقا لما تختاره تلك الدولة عند التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام."

٧- حالياً، يتعين أن تُترجم كل طلبات التعاون القضائي إلى ٢١ لغة هي: الألبانية والعربية والبلغارية والصينية والكرواتية والإنكليزية والفرنسية والجورجية والألمانية واليونانية والإيطالية واليابانية والكورية واللاتفية والبولندية والبرتغالية والروسية والصربية والسلوفاكية والسلوفينية والإسبانية.^٢

٨- تشمل طلبات التعاون القضائي طلبات القبض والتسليم وأوامر القبض وطلبات تجميد الأصول والقرارات القضائية المتعلقة بالطلبات وغيرها من الوثائق. وتُرافق هذه الطلبات كذلك المذكرات الشفوية التي يتعين أن تُترجم إلى اللغات المذكورة آنفاً. ويضم التعاون القضائي كذلك الملفات التي ترسلها مختلف البلدان بلغاتها وأي مراسلات تُرفق

^٢ من المنتظر أن يزيد عدد اللغات فيما يتعلق بالتعاون القضائي نظرا لانضمام دول أطراف جديدة وتختار لغة التعاون القضائي نظرا لأن المحكمة هي التي تتحمّل بالتكاليف.

بها. ويقتضي هذا تدريب موظفي وحدات الترجمة على لغات التعاون القضائي لكيلا تتطلب ترجمة هذه المراسلات إلى الإنكليزية أو إلى الفرنسية هي الأخرى ترجمة خارجية.^٣

٩- وفيما يتعلق بوثائق التعاون القضائي الأولية، يكلف القسم في معظم الحالات مصادر خارجية لترجمتها نظراً لأن القسم لا يعمل باللغات المطلوب الترجمة إليها. وحتى تكون هناك موارد خارجية يُعَوَّل عليها في الترجمة باللغات المعنية وحتى لا تتأخر الترجمة، نظمت المحكمة دعوى تقديم عروض في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بناء على طلب القسم وشروطه.

١٠- يتضمن الملحق الثاني جدولاً يعرض مكاتب الترجمة التي أرسلت عروضها وردّها على شروط القسم. ويقوم القسم حالياً باختبار مكاتب الترجمة هذه على النحو المقرر.

١١- قُدر معدل الترجمة الخارجية لقسم الترجمة الشفوية والتحريرية في المحكمة سنة ٢٠٠٦ بمعدل يتراوح بين ١٥ و ١٦ في المائة و بين ٢٢ و ٢٣ في المائة سنة ٢٠٠٧. وإذا قارنا هذا المعدل بالمعدلات التي سجلتها منظمات أخرى سنة ٢٠٠٣:

٢٠ في المائة	(أ) مباني الأمم المتحدة
٧ في المائة	(ب) مكتب الأمم المتحدة بجينيف
١٥ في المائة	(ج) مكتب الأمم المتحدة بفيينا
٢٤ في المائة	(د) المنظمة الدولية للطيران المدني
٢٥ في المائة	(هـ) منظمة الصحة العالمية
٣٥ في المائة	(و) اليونسكو
٤٠ في المائة	(ز) المنظمة الدولية للأرصاد الجوية

لتبين لنا أن معدل الترجمة الخارجية (حتى وإن أخذنا بعين الاعتبار قدم التقرير) يتباين تبايناً كبيراً من منظمة إلى أخرى.

النقطة ٢

"لاحظت اللجنة أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة وغيرها من المنظمات الدولية حققت بإسنادها العمل الترجمي إلى مصادر خارجية توفيراً كبيراً."^٤

^٣ طرحت دولة طرف مؤخرًا عدة تساؤلات فيما يتعلق بحالة من الحالات التي تنظر فيها المحكمة بلغة ليست في قائمة اللغات التي يترجم منها مترجمو القسم.

١٢- عمل القسم على ربط اتصالات وثيقة بأقسام اللغة التابعة للمنظمات الدولية الثلاث الأخرى المتمركزة في لاهاي. اثنان منها من الهيئات القضائية والثالثة هيئة عالية التخصص (محكمة العدل الدولية، المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية) ومن ثمة تبادلت هذه المنظمات فيما بينها أفضل الممارسات والتجارب.

١٣- وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، فإن الأسباب التي مكنتها من تحقيق "التوفير" الذي سُجل في "العمل الترجمي" لم تُخف على إدارة قسم الترجمة التحريرية والشفوية وهي كالآتي:

(أ) منح عقود مؤقتة لموظفين غير مؤهلين لترجمة وثائق مكتب المدعي العام الذي احتاج إلى ترجمة أدلة محتملة تتعلق بمسألة الآجال المحددة المسموح بها لكشف المعلومات. ففي هذه الحالة تحديدا، مُنح ٩٠ عقدا من العقود المؤقتة برتب خدمات عامة ٢ و ٣ (كتابة إدخال البيانات) عملوا في آجال قصيرة لإنهاء المهمة التي مولتها مصادر خارجية، أي من خارج الميزانية العادية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. بيد أن ظروف العمل التي سُمح بها آنذاك في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لن يُسمح بها اليوم في المحكمة الجنائية الدولية.^٥

(ب) لم يبدأ العمل في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بنظام إدارة الوثائق إلا بعد عشر سنوات تقريبا من الترجمة، وبدأ العمل به تفادياً لازدواجية العمل التي اجتاحت أقسام اللغة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة نظرا لغياب نظام موحد لإدارة الوثائق. وعندما كُفّ ازدواجية العمل تحقق بعض التوفير.^٦

(ج) كما تحقق توفير في ميزانية المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة لما استُغني عن خدمات محرر المحاضر باللغة الفرنسية نظرا لأن الأطراف في الإجراءات لا تنطق باللغة الفرنسية. ولا يجب أن ننسى كذلك أن إعداد تقارير المحكمة، أي محاضر الجلسات، يندرج ضمن ميزانية قسم خدمات المؤتمرات واللغة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، على عكس ما هو سار في المحكمة الجنائية الدولية. وفضلا عن ذلك، فإن الوقت الفعلي الذي لم يُستخدم فيه محرر المحاضر باللغة الفرنسية في

^٥ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة، نيويورك، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/6/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٧٠.

^٥ العمل خلال أيام عطلة نهاية الأسبوع وفي الليل من دون أي تعويض وترجمة (من طرف مترجمين غير مؤهلين) عدد من الكلمات تجاوز كل المعايير.

^٦ بدأ العمل في المحكمة الجنائية الدولية بنظام إدارة الوثائق في شعبة خدمات المحكمة في قسم الترجمة الشفوية والتحريرية في المحكمة في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٧. وقبل ذلك كان القسم يستخدم قاعدة بيانات للترجمة تضمن عدم ازدواجية العمل. وقد أنشأ نظام إدارة الترجمة (وهو مكون من مكونات نظام إدارة المحكمة) المستخدم حاليا، وفقا لاحتياجات الخدمات اللغوية في قلم المحكمة، وذلك بالتشاور وبالتعاون الكلي مع وحدة الخدمات اللغوية لمكتب المدعي العام.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة (حيث لم يكن هناك إلا محرر المحاضر باللغة الإنكليزية في الوقت الفعلي) سيستخدم في المحكمة الجنائية الدولية.^٧

١٤- رغم أن قسم الترجمة الشفوية و التحريرية في المحكمة يبدو مستعدا لاتباع الممارسات التي سنحت لغيرها من المنظمات بتحقيق التوفير، فإن عددا من القواعد التي تحكم نظام اللغة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة تختلف عن تلك المعمول بها في المحكمة الجنائية الدولية.

تنص الفقرة ٢ من المادة ٥٠ من نظام روما الأساسي على ما يلي:

" تكون لغات العمل بالمحكمة الإنكليزية والفرنسية. وتحدد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الحالات التي يجوز فيها استخدام لغات رسمية أخرى كلغات عمل."

١٥- لم تكن المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أبدا محكمة ثنائية اللغة، على نقيض المحكمة الجنائية الدولية التي لطالما سعت جاهدة إلى أن تكون ثنائية اللغة عملاً بما نص عليه النظام الأساسي وبما حددته خطتها الاستراتيجية، وتصدر كل مراسلاتها الخارجية والداخلية، مثل التعليمات الإدارية، باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

١٦- نحن نسلم بأن بلوغ ثنائية اللغة يجب أن يقوم على استخدام موظفين قادرين على العمل باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وليس على قدرة موارد الترجمة في المحكمة على تحقيق ما نصت عليه المادة ٥٠ من النظام الأساسي. ومع ذلك، وحتى الآن، فإن أهداف ثنائية اللغة المنصوص عليها في النظام الأساسي — وفي خطة المحكمة الاستراتيجية — لم تحقق إلى حد كبير، كما لوحظ أن نقص الموظفين ثنائيي اللغة يُعالج بإلقاء العبء على وحدات الترجمة في القسم.

١٧- ولما تبين أن استخدام موظفين ثنائيي اللغة قد يحلّ بمبدأ التوزيع الجغرافي، فإن الأغلبية الساحقة للموظفين المستخدمين هم من الناطقين باللغة الإنكليزية. وقد أثر هذا أثراً كبيراً في كمية الوثائق المطلوب ترجمتها إلى الإنكليزية أو الفرنسية. فقليلة هي الوثائق الإدارية التي تحرر مباشرة باللغة الفرنسية. فعلى سبيل المثال، كل العقود المتعلقة بتأجير السيارات للمكاتب الميدانية في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية يتعين أن تترجم أولاً إلى اللغة الإنكليزية، حتى وإن كانت الاتفاقات النهائية توقع بالفرنسية، فإن العمل الذي تم القيام به لصياغة الاتفاق النهائي (متعلق بالمشتريات، مالي، قانوني) يتعين أن يكون باللغة الإنكليزية. وهذا النوع من التضارب بين ما يصبو إليه كل من النظام الأساسي وخطة المحكمة الاستراتيجية وواقع تنفيذهما هو السبب الأساسي للعبء الإضافي الواقع على موارد الترجمة.

^٧ انظر القرار رقم ICC-01/04-01/06-1091 الصادر بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ فيما يتعلق بالتحرير الفوري للمحاضر باللغة الفرنسية.

١٨- وضع القسم علاوة على ذلك عدة برامج لمساعدة موظفي المحكمة على العمل بكلتا اللغتين عن طريق تنظيم اختبارات لإجادة اللغات تُشرف عليها وحدة التعلم والتطوير التابعة لقسم الموارد البشرية في المحكمة الجنائية الدولية^٨، وتقديم دروس في اللغة الفرنسية التطبيقية للقضاة، يُقدمها لهم أحد كبار الموظفين في القسم يتمتع بخبرة جامعية في تعليم اللغات، يُلقّنهم طريقة قراءة القرارات والوثائق القضائية باللغة الفرنسية. وقد بدت هذه الدروس مفيدة للغاية ولا شك في أنها ستستمر.

١٩- تنص الفقرة ٣ من المادة ٥٠ من النظام الأساسي على ما يلي:

"بناء على طلب أي طرف في الدعوى أو دولة يسمح لها بالتدخل في الدعوى، تُأذن المحكمة باستخدام لغة خلاف الإنكليزية أو الفرنسية من جانب ذلك الطرف أو تلك الدولة، شريطة أن ترى المحكمة أن لهذا الإذن مبررا كافيا."

(انظر كذلك القواعد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات).

٢٠- تنظر كل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في حالة واحدة. أما المحكمة الجنائية الدولية فإنها تنظر حاليا في ٤ حالات. ويعمل قسم اللغات التابع لقلم المحكمة بعدة لغات في كل حالة.

^٨ تنظم وحدة التعليم والتطوير في المحكمة الجنائية الدولية بالتعاون مع منظمات دولية أخرى في لاهاي، اختبارات لإجادة اللغات. ويدعم القسم الاختبارات الشفوية التي تسجل ثم ترسل إلى مركز اختبارات موحد في مقر الأمم المتحدة منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

يعرض الجدول ١ أدناه قائمة في كل اللغات المستخدمة في المحكمة الجنائية الدولية.

الجدول ١: اللغات المستخدمة في المحكمة

رمز المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ٦٣٩ - ٣	اللغة	الاستخدام في المحكمة
AAE	الألبانية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
ACH	أتشولي	لغة حالة
ALZ	ألور	لغة حالة
APD	العربية، الدارحة السودانية	لغة حالة
ARB	العربية، الفصحى	لغة رسمية، المادة ٥٠
BUL	البulgارية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
CMN	الصينية	لغة رسمية، المادة ٥٠
DEU	الألمانية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
ENG	الإنكليزية	لغة عمل، المادة ٥٠
FRA	الفرنسية	لغة عمل، المادة ٥٠
FVR	الفور	لغة حالة
ELL	اليونانية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
HRV	الكرواتية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
ITA	الإيطالية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
JPN	اليابانية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
KAT	الجورجية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
KDI	الكومام	لغة حالة
KOR	الكورية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
LAV	اللاتفية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
LED	الليندو	لغة حالة
LIN	اللينغالا	لغة حالة
MLS	المساليت	لغة حالة
NLD	الهولندية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
POL	البولندية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
POR	البرتغالية	التعاون القضائي، المادة ٨٧
RUS	الروسية	لغة رسمية، المادة ٥٠
SAG	السانغو	لغة حالة
SLK	السلافكية	التعاون القضائي، المادة ٨٧

التعاون القضائي، المادة ٨٧	السلوفينية	SLV
لغة رسمية، المادة ٥٠	الإسبانية	SPA
التعاون القضائي، المادة ٨٧	الصرية	SRP
لغة حالة	السواحيلية، كونغو	SWC
لغة حالة	السواحيلية، تانزانيا	SWH
لغة حالة	التيسو	TEO
لغة حالة	الزغاوة	ZAG

تجدر الإشارة هنا أنه من المحتمل أن تضاف لغتان تتعلقان بحالات، سانغو (بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى ولهجة الألور الخاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية).

النقطة ٣

عبرت اللجنة " عن قلقها إزاء انخفاض معدل الترجمة في المحكمة واستنزاف تكاليف الترجمة ميزانية المحكمة."^٩

٢١- يُقصد بعبارة "معدل الترجمة في المحكمة" "عبء العمل" أو عدد الكلمات المترجمة يوميًا. وفي حين يتبع قسم الترجمة الشفوية والتحريرية في المحكمة معدل ١٥٠٠ كلمة يوميا وهو المعدل المعمول به عادة في المنظمات الدولية (يتفاوت هذا المعدل من ١٣٠٠ إلى ٢٣٠٠ كلمة بحسب درجة الصعوبة وبحسب الموضوع وبحسب ما إذا كانت الترجمة ترجمة مراجعة أم لا) فإن الترجمات التي تُطلب منه هي في معظمها ترجمة لنصوص قانونية صرفة تقتضي بحثًا معمقًا في المراجع.

٢٢- فعلى سبيل المثال: يحتوي قرار اعتماد التهم^{١٠}، من دون حساب الملاحق، عدد كلمات يربو عن ٥٦،٣٠٤ كلمة، منها ٣٧،٩٩٢ كلمة في نص الوثيقة و١٨،٣١٢ كلمة في الحواشي. ويمثل هذا ١٥٩ صفحة مادية. وللحصول على العدد الفعلي للصفحات العادية تُقسم ٥٦،٣٠٤ كلمة على ٣٠٠ كلمة للصفحة مما يعطينا ١٧٨،٦٨ صفحة فعلية. نلاحظ أن بالحواشي أُضيف للمجموع ٣٠ صفحة. وكان هناك ٥٥٩ حاشية اقتضت البحث في إفادات الشهود والمواد الإثباتية وفقه القضاء. صيغ القرار أصلا باللغة الفرنسية واقتضى البحث في النسخ الأصلية المحررة بالإنكليزية لكل القرارات وإفادات المشاركين المقتبسة، وهذا حتى وإن لم يُشر إلى المصدر في الحواشي، مثل موجز موقف الادعاء. ويتعين على المترجم أن يتحقق من المصطلحات مع ذكر المصادر، إن لم نقل يستقي

^٩ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة، نيويورك، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/6/20)، المجلد الثاني،

الجزء باء-٢، الفقرة ٧٠.

^{١٠} ICC-01/04-01/06-803: قرار صادر بشأن اعتماد التهم.

الاقتباس "الخفي" بكامله من النص نفسه إن لم تكن هناك علامتي تنصيص واضحة. ويقوم معظم مترجمي القسم بعملية البحث هذه بأنفسهم خلال عملية الترجمة. فالقسم لا يستخدم إلا موظفا واحدا مساعدا في المراجع عُين منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ولا يستخدم القسم لا طابعين على الآلة الكاتبة ولا مصححين، مما يعني أن عملية إدخال التصحيحات بعد المراجعة و علمية التصحيح تقعان على كاهل المترجم.

النقطة ٤

بلغ اللجنة أن القسم يقدم خدمات لمختلف أجهزة المحكمة الأخرى.

٢٣- أقرت ولاية قسم الترجمة الشفوية والتحريرية في المحكمة وأقر إطارها التنظيمي في عام ٢٠٠٤:

توفير خدمات لغوية عالية الجودة لضمان حُسن سير أعمال المحكمة وفعاليتها؛ يوفر القسم خدمات لغوية لهيئة الرئاسة والدوائر وقلم المحكمة، أي ترجمة وثائق المحكمة ومراجعتها وتحريرها؛ الترجمة الشفوية التتابعية والمباشرة اللازمة خلال الاجتماعات والجلسات والمؤتمرات الصحفية والمؤتمرات المتخصصة والاجتماعات الإعلامية الدبلوماسية وغيرها من المناسبات سواء أَعُقدت داخل مقر المحكمة أم خارجه؛ التوظيف والتدريب وتعيين المترجمين الشفويين الميدانيين اللازمين للعمل مع مسؤولي قلم المحكمة الميدانيين و/أو داخل مقر المحكمة؛ توفير المعلومات اللازمة ليتعود كل من يحتاج خدمات لغوية على الإجراءات المتبعة ويطلع على أنواع الخدمات اللغوية المقدّمة وعلى الوظائف ذات الصلة ومتطلباتها.

٢٤- لا تستخدم وحدة الخدمات اللغوية التابعة لمكتب المدعي العام مُراجعين. واتفق القسمان على ألا تُراجع الوثائق التي يترجمها مكتب المدعي العام ويجوز استخدامها داخل المحكمة. أما في حال طعن مشارك في هذه الترجمة فإن قسم الترجمة الشفوية والتحريرية في المحكمة هو الذي يتولى مراجعتها. فضلا عن ذلك، في كل المناسبات التي تنظّم باسم المحكمة وتقتضي ترجمة شفوية، بغض النظر عن الجهاز الذي ينظمها، فإن قسم الترجمة الشفوية والتحريرية في المحكمة هو المسؤول عن توفير خدمات الترجمة الشفوية خلالها.

٢٥- صحيح أن عبارة "أجهزة المحكمة الأخرى" قد يقصد بها أمانة جمعية الدول الأطراف (الأمانة) وصحيح أن القسم يوفر خدمات إدارية كبيرة للأمانة، فهو الذي يتولى تعيين المترجمين الشفويين باسم الأمانة، ويتصل بهم ويُعنى بكل المسائل الإدارية بعد انتهاء الاجتماعات المعنية (مثلا قسائم رواتب الموظفين التي تتداول بين قسم الميزانية

والمالية عبر القسم، مسائل الرواتب، التأخيرات والمدفوعات الإضافية التي يتعين أن تتولاها) كل ذلك طبقاً للقرار ICC-ASP/2/Res.3^{١١} المتعلق بإنشاء الأمانة الدائمة لجمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية.

النقطة ٥

"اتفقت اللجنة على أنه من الأجدى أن تكون خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية مركزة بأقصى قدر ممكن، إلا أنها قدّرت أن يكون المديرين الذين يطلبون خدمات ترجمة مسؤولين عن تكاليفها. وعليه أوصت اللجنة المحكمة بأن تنظر في توزيع تكاليف هذا العمل على المجالات ذات الصلة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩، وأن تضمن مُسائلة المسؤولين على ما يُصرف من هذه الأموال."^{١٢}

٢٦- قام القسم بصياغة مشروع الميزانيتين السابقتين على أساس احتياجات العملاء الذي طلب القسم منهم تقديم قائمة فيها كتابةً وبلغته ردودهم عنها.

٢٧- وسيتمّ تطوير نظام الإدارة القضائية ويُزود بخدمة جديدة فيما يتعلق بطلبات الترجمة في عام ٢٠٠٩ وذلك من أجل تحسين المسائلة. وسيضاف إليه حقل جديد لمراقبة طلبات الترجمة التي تقدّمها كل وحدة. وسيبين هذا الحقل الكمية السنوية للترجمة المسموح بها لكل وحدة، كل بحسب حاجتها. وكلما طلبت وحدة ترجمة يُطرح عدد الكلمات المطلوب ترجمتها بصفة آلية من مجموع عدد الكلمات المخصص لهذه الوحدة.

٢٨- يحدّد القسم مع بداية كل عام لكل وحدة عدد الكلمات المخصص لها، على أساس تكهنات إحصائيات العام السابق والافتراضات ذات الصلة. وإذا استخدمت الوحدة عدد كلمات/صفحات أكثر من العدد المخصص لها خلال بداية العام، فسيتحول لون الرقم في الحقل إلى اللون الأحمر (نحو السلب) إلا أنه مع ذلك يظل من الممكن طلب ترجمة. وسيقرر لاحقاً متى يتعين على الوحدات التي تطلب خدمة ترجمة أن تدفع تكاليف الترجمة بنفسها. بيد أن التجربة التي مرّ القسم بها خلال السنوات الخمس الماضية بينت أنه لدى تدريب الجهات التي تلجأ لخدماته فيما يتعلق بحجم طلبات الترجمة، فإنه من الأجدى التركيز على حملها على توخي الدقة في توقيت الطلبات وفي برمجتها عوضاً عن اتباع مجرد عملية مسائلة ستطبق لا محالة كما هو مبين أعلاه.

^{١١} الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثانية، نيويورك، ١٢-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيعات، ICC-ASP/2/10 E.03.V.13)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٧٠.

^{١٢} الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السادسة، نيويورك، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/6/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٦٨.

"عبرت اللجنة لدى نظرها في البرنامج الفرعي ٣٣٤٠ (قسم الترجمة الشفوية والتحريرية في المحكمة) عن قلقها إزاء زيادة تكاليف الترجمة الشفوية والتحريرية على الرغم من أنه ليس هناك أية محاكمة."^{١٣}

٢٩- يُعنى قسم الترجمة التابع لقلم المحكمة بترجمة الوثائق المطلوب ترجمتها. ويتفاوت الطلب خلال العام — إصدار أوامر القبض على سبيل المثال سيكلف حجم عمل لا يتناسب مع موارد القسم. وكقاعدة عامة لا يوفر القسم خدمات لغوية بصفة تلقائية وإنما يتعين على الجهات التي تحتاج خدمات ترجمة شفوية وتحريرية أن تُوجّه طلباً في ذلك إلى القسم على النحو المبين أعلاه. وتتحدد حاجيات الجهات المعنية بحسب أنشطة المحكمة، ولنضرب مثلاً على ذلك، هو مثل المرحلة التمهيديّة. تتعلق أنشطة المرحلة التمهيديّة بتحديد المسائل القانونية الرئيسية قبل المحاكمة وهذا ما يتطلب عدداً كبيراً من الحجج القانونية التي ستُفرز بدورها مزيداً من طلبات الترجمة.

٣٠- وفي حين يُعنى نموذج قدرة المحكمة بقياس الاحتياجات من الترجمة خلال مرحلة من مراحل الإجراءات، وهذا من شأنه أن يفسر المسألة المطروحة آنفاً، فإنه من الأهمية بمكان التشديد على أن نموذج قدرة المحكمة يقتصر على مرحلة واحدة ألا وهي المحاكمة، مستبعداً في حساباته المراحل الأخرى في الإجراءات القضائية التي تبدأ مع التحقيقات ثم التحليل^{١٤} ثم المرحلة التمهيديّة ثم الاستئناف ثم النطق بالحكم ثم جبر الأضرار. تجاوز العدد الحالي للملفات المتعلقة بالمرحلة التمهيديّة في أربع حالات، من دون أن تكون هناك أي محاكمة، عدد الملفات في ٦ محاكمات متتالية في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وتتكون المحاكمة عموماً من ٨٠ في المائة من شهادات الشهود و ٢٠ في المائة فيما يتعلق بمؤتمرات استعراض الحالة والحجج القانونية والبيانات الاستهلاكية والختامية. وفي هذا السياق، تُعنى المرحلة التمهيديّة أساساً بالحجج القانونية في حين تناقش المسائل الأساسية في المحكمة، وتودع طلبات المشاركين، ويُصدر القضاة أحكامهم. ويؤدي القسم خلال هذه المراحل، مهام أساسية. انظر الملحق الثالث الذي يتضمن الهيكل التنظيمي العملي للقسم.

^{١٣} المصدر نفسه، الفقرة ٦٨.

^{١٤} وحتى خلال هذه المراحل، يقدم القسم خدمات إلى وحدات قلم المحكمة والأقسام ذات الصلة أو التي تدخل في ذلك الإطار (الأمن، وحدة المحني عليهم والشهود، المشتريات).

الخاتمة

- ١- بلغ معدل إسناد القسم العمل الترجمي إلى مصادر خارجية قرابة ٢٠ في المائة، وهذا يتماشى مع حجم المنظمة ومع احتياجاتها.
- ٢- أُخذت تجربة المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بعين الاعتبار وتجارب المنظمات المماثلة الأخرى كذلك. وستوظف النماذج المفيدة لمصلحة المحكمة الجنائية الدولية.
- ٣- يُترجم مُترجمو القسم يوميًا عددًا من الكلمات يعادل المتوسط الذي يعمل به المترجمون الفنيون. ويمكن تحسين هذا المعدل بتوظيف مُصححين محترفين.
- ٤- يُعتبر القسم قسم خدمات؛ ويعمل بمقتضى الولاية المنصوص عليها في النظام الأساسي وفي القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات والتي حُدّدت بالتفصيل في لائحة المحكمة ولائحة قلم المحكمة.
- ٥- سيتسنى في عام ٢٠٠٩ تقنيًا تكوين صورة عمّا يُنفقه كل قسم على الترجمة في أي وقت كان. ولا يمكن أن تبقى مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة بنفقات العملاء المتخصصين في المجال القانوني على الترجمة على عاتق القسم.
- ٦- يعمل القسم خلال كل مراحل الإجراءات القضائية، وما الترجمة التحريرية والشفوية خلال المحاكمة إلا مهمتان من بين المهام التي يضطلع بها.

الملحق الأول أسعار الترجمة الخارجية بحساب الكلمة

الأسعار التي تدفع عادة للمترجمين المتعاقدين كما صرّح بها مترجمون عاملون لحسابهم أو كما صرحت به الأقسام اللغوية المعنية (بحساب ألف كلمة).¹

السعر، بما في ذلك النسخ الإلكترونية	المقر	المنظمة
١٢٠-١٣٤ يورو	سترازابورغ	مجلس أوروبا
١٣٠-١٧٠ دولارا	روما	منظمة الأغذية والزراعة
١٥٣-١٦٣ دولارا	فيينا	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
١٥٠ دولارا	مونتريال	منظمة الطيران المدني الدولي
١٨٠/١٩٠/٢٠٠ دولارا أو أكثر	لاهاي	محكمة العدل الدولية
٢٦٠-٣٠٠ فرنكا سويسريا	جينيف	لجنة الصليب الأحمر الدولية
١٤٠-١٦٠ دولارا	روما	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
٢١٠-٢٥٠ فرنكا سويسريا	جينيف	منظمة العمل الدولية
١٧٠-٢٠٠ دولارا	واشنطن	صندوق النقد الدولي
٩٥ جنيها إسترلينا	لندن	المنظمة البحرية الدولية
١٣٠ يورو	ليون	الإنتربول
٢٢٠-٢٤٠ فرنكا سويسريا	جينيف	المنظمة الدولية للهجرة
٢٤٢ فرنكا سويسريا	هامبورغ	المحكمة الدولية لقانون البحار
١٢٦-٢٥٠ فرنكا سويسري	جينيف	الاتحاد الدولي للاتصالات
٣٢-٥١ يورو (على كل ٣٢٠ كلمة)	باريس	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
١٥٠ يورو	لاهاي	منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

اليونسكو	باريس	١٣٠-١٥٠ يورو
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	جينيف	٢١٠ دولارا
مقر منظمة الأمم المتحدة	نيويورك	٢٠٠/١٩٠/١٨٠ دولارا
برنامج الأغذية العالمي	روما	١٢٠-١٦٠ دولارا
منظمة الصحة العالمية	جينيف	٢٢٠-٢٦٠ فرنكا سويسريا
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	جينيف	١٣٨-٢٦٤ فرنكا سويسريا
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	جينيف	٢٢٠-٢٦٠ فرنكا سويسريا
منظمة التجارة العالمية	جينيف	١٩٨-٢٥٣ فرنكا سويسريا

١- عادة ما تخصص الأمم المتحدة (مقر الأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة بجينيف، منظمة الأمم المتحدة بفيينا، منظمة الأمم المتحدة بنيويورك) والعديد من المنظمات الأخرى حداً أدنى من الكلمات للترجمة الخارجية على أساس حجم الوثائق التي تقتضي الترجمة، ولذلك فإنها تضمن أسعاراً منخفضة مقارنة بغيرها من المنظمات. أما الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تضاهي احتياجاتها من الترجمة احتياجات المحكمة الجنائية الدولية، فإنها ليست قادرة على تخصيص كمية معينة من الكلمات للمترجمين الخارجيين الذين اعتادوا العمل معهم، مما قد يسمح بتخفيض الأسعار.

٢- وفضلاً عن ذلك، فإن الأسعار التي تحددها المنظمات العالية التخصص للترجمة الخارجية هي أعلى من أسعار الأمم المتحدة وذلك نظراً لطبيعة الوثائق المعروضة للترجمة (متخصصة في القانون، أو العلوم، أو براءات الاختراع). ومقارنة بالأسعار المعروضة في الجدول أعلاه، يتراوح سعر الكلمة التي يترجمها مترجم يعمل كموظف في المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية أو المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة^٢ أو في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بين ١٦،٠ يورو و ٢٧،٠ يورو. إلا أن هذه الأسعار تعكس كذلك مدى استعداد المترجمين الموظفين على القيام بترجمات عاجلة، وما يقتضيه ذلك من عمل خارج أوقات العمل وفي عطل نهاية الأسبوع كذلك (مثلاً الناتجة عن الأحوال الزمنية المحددة التي يتعين التقيدها خلال الاستئناف في حالة هيئة قضائية)، وقد تم على استعمال الأدوات اللغوية والمرجعية وقواعد البيانات والبرامج الخاصة بالمنظمة. ويُترجم المترجمون الموظفون الوثائق البالغة السرية التي كثيراً ما تطلب المحاكم الدولية ترجمتها. كما أن جُلّ الوثائق التي تقتضي الترجمة هي وثائق أعدّها موظفون من موظفي المحكمة. ويسهم الاتصال بين محرري هذه الوثائق والمترجمين الموظفين في توفير ترجمة عالية الجودة. وعلاوة على ذلك، يعمل كبار المترجمين في القسم والحررون والمراجعون على مراجعة القرارات المهمة مراجعة عادية ومراجعة شبه قانونية، بالتعاون مع الموظفين القانونيين من الدوائر. ولا يضمن هذا النوع من المراجعة جودة الترجمات لاحقاً فحسب وإنما كذلك جودة القرارات القضائية التي تصدرها المحكمة عموماً.

^٢ تتراوح أسعار المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة للترجمة الخارجية بين ١٥،٠ يورو و ١٧،٠ يورو للكلمة.

٣- وتتميز المحكمة الجنائية الدولية بخاصية أخرى وهي أنه من الصعب العثور في السوق على مترجمين خارجيين للترجمة باللغات الأفريقية التي تُستخدم في الحالات التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية حالياً (سواحيلية جمهورية الكونغو الديمقراطية، لينغالا والأنشولي). ويُدرَّب المترجمون الموظَّفون في هذه اللغات بصفة خاصة على المصطلحات والاستخدامات المعمول بها في المحكمة الجنائية الدولية وفي المصطلحات القانونية المتعلقة ببعض الحالات والتي يتعين أن تُحدَّد بالتعاون مع استشاريين أخصائيين في اللغة. وحتى إن استُخدم مترجمون خارجيون، فلا بدَّ من تدريبهم أولاً بغض النظر عن اللغة المعنية.

الملحق الثاني

العروض التي تقدمت بها مكاتب الترجمة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

Pearl (المملكة المتحدة)	Multi Lingual (كندا)	MOSAIC (كندا)	IDEST (بلجيكا)	Euroscript (لوكسمبرغ)	CLS Communication (سويسرا)	Apollo Vertalers (هولندا)	مطلبات قسم الترجمة الشفوية والتحريرية في الحكمة
كل اللغات	كل اللغات	كل اللغات	كل اللغات عدا اليابانية	كل اللغات	الألمانية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية فقط	كل اللغات	اللغات المذكورة أعلاه
غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	الوثائق الجاهزة
غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	تقديم الخدمات في أوانها
غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	غير محدد	الخاسبة
من ٠،١٦ إلى ٠،١٩ بحسب اللغة وبسعر ثابت مقداره ٧٢ يورو كحد أدنى للوثائق التي تحتوي على أقل من ٤٠٠ كلمة	من ٠،١٩ إلى ٠،٢٣ بحسب عدد الكلمات	من ٠،١٩ إلى ٠،٢٣ بحسب عدد الكلمات	من ٠،١٥ إلى ٠،٤٠ بحسب عدد الكلمات	من ٠،٢٩ إلى ٠،١٧ بحسب عدد الكلمات	٠،٥	من ٠،١٧ إلى ٠،٢١	أسعار الترجمة العادية (باليورو للكلمة)
من ٠،٢٠ إلى ٠،٢٤ بحسب اللغة وبسعر ثابت مقداره ٧٢ يورو كحد أدنى للوثائق التي تحتوي على أقل من ٤٠٠ كلمة	من ٠،٢٣ إلى ٠،٣١ بحسب عدد الكلمات	من ٠،٢٧ إلى ٠،٣١ بحسب عدد الكلمات	من ٠،١٦٧ إلى ٠،٢٢٥ بحسب عدد الكلمات	أكثر من ٣٠ في المائة من السعر العادي	٠،٦٥	من ٠،٢٢ إلى ٠،٤٨	أسعار الترجمة العاجلة (باليورو للكلمة)
غير محدد	غير محدد	لا (كندا فحسب)	نعم (الاتحاد الأوروبي)	نعم	نعم (بنوك سويسرا)	غير محدد	الخبرة في المصطلحات القانونية والدبلوماسية
غير محدد	غير محدد	لا (كندا فحسب)	نعم (الاتحاد الأوروبي)	نعم	نعم (بنوك سويسرا)	نعم	الخبرة في المجال الدولي



